



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

Palestinian Central Bureau of Statistics

الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان

الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بياناً صحفياً مشتركاً حول الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، والذي يمثل استمراراً للجهود المشتركة للمؤسستين، علماً أن البيانات بالأسعار الثابتة، ولا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2023

انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2023 بنسبة تجاوزت 80% رافقه ارتفاع معدل البطالة إلى 74%، كما طال هذا التراجع أيضاً اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 22%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 29%. وفي المحصلة، أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2023 بنسبة تصل إلى 33%.

إن استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الربع الرابع من عام 2023، وما رافق ذلك من تداعيات على الاقتصاد في الضفة الغربية، أدى إلى إحداث تراجع في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين في عام 2023 بحوالي 6%، وبقيمة تقدر بنحو 1 مليار دولار أمريكي مقارنة مع العام 2022، بعد أن كان من المفترض أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني نمواً نسبته 3% في ذات العام، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2023 بنسبة تصل إلى 33%، بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والتعطيل شبه الكامل للحياة الاقتصادية وتدمير معظم مقومات الإنتاج، والاجتياحات المتكررة للضفة الغربية، وسياسة الإغلاق بين محافظات الضفة الغربية، وتسريح أكثر من 90% من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع أجزاء من العائدات الضريبية (المقاصة) على مدار العام تجاوزت 2 مليار شيقل؛

كان آخرها اقتطاع الجزء المتعلق برواتب موظفي قطاع غزة، مما حد من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه القطاعين العام والخاص، ويضاف الى ذلك التراجع الحاد للدعم الخارجي. وفي المحصلة، تمخضت هذه التطورات عن تشويه البنية الاقتصادية، وإحداث حالة من الانكماش الاقتصادي، جراء تراجع الناتج المحلي في قطاع غزة خلال الربع الرابع من العام 2023 بأكثر من 80%، وفي الضفة الغربية بنسبة 22% مقارنة مع الربع المناظر 2022.

كارثة إنسانية وبيئية واجتماعية واقتصادية وتشوه بنيوي في اقتصاد قطاع غزة.

يعيش في قطاع غزة حوالي 2.3 مليون شخص في مساحة لا تتجاوز 365 كم²، تُعتبر الكثافة السكانية في قطاع غزة البالغة 6102 فرد/كم² من الأعلى على مستوى العالم، كما وصلت حصة الفرد من المياه أقل من 2 لتر يومياً، مقابل 150 لتر يومياً حسب الحد الأدنى الموصى به من منظمة الصحة العالمية. فهو يعاني من الضغط الديموغرافي على الموارد الأساسية لعوامل الإنتاج؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر، أدت سلسلة الحروب المتكررة على القطاع إلى دمار شبه كامل في أبسط مقومات الحياة للفرد الفلسطيني، لنتصاعد معدلات البطالة وتصل إلى أعلى مستوياتها، وتسجل 74% خلال الربع الرابع من عام 2023. وخلال الربع الرابع من العام 2023 تشير مؤشرات الإقتصاد إلى تراجع في مساهمة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة فلسطين من حوالي 34% للأعوام ما قبل العام 2006، لتتخفف إلى ما دون 5% جراء تشوه بنيوي في اقتصاد قطاع غزة أثر على قدرته على التعافي. كما تشير التقديرات إلى أن حوالي نصف المنشآت دُمرت بشكل كامل أو جزئي جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. إن ما سبق من مؤشرات يدل على أن قطاع غزة يعاني من وضع اقتصادي صعب في الفترة ما قبل العدوان الإسرائيلي عليه، ليأتي هذا العدوان ليزيد من معاناة القطاع، و يُحرّم قطاع غزة من أبسط الحقوق الإنسانية من مياه، وكهرباء، ووقود، ونقص كبير في الأدوية والمستلزمات الصحية الأساسية، وهو ما يندّر بكارثته إنسانية وبيئية.

انهيار شبه كامل لكافة الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2023 أدى إلى تراجع حاد في الاقتصاد الفلسطيني

تراجعت القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2023 مقارنة بالربع المناظر من العام السابق، إذ سجل نشاط الانشاءات أعلى نسبة تراجع وصلت إلى 39% (27% في الضفة الغربية، 96% في قطاع غزة)، تلاه نشاط الزراعة بنسبة 38% (12% في الضفة الغربية، 93% في قطاع غزة)، ثم نشاط الخدمات بنسبة 33% (21 في الضفة الغربية، 77% في قطاع غزة)، ونشاط الصناعة بنسبة 28% (24% في الضفة الغربية، 92% في قطاع غزة). ونتيجة لذلك، تراجعت الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022، حيث سجل نشاط الانشاءات أعلى تراجع بنسبة وصلت إلى 12%، تلاه نشاطي الزراعة والصناعة بنسبة 8%، ونشاط الخدمات بنسبة 6%.

انخفاض حاد في مستوى الاستهلاك في فلسطين خلال الربع الرابع 2023 بنسبة تجاوزت 33%، وهو ما زاد من معدلات الفقر في فلسطين.

انخفض إجمالي الإستهلاك بنسبة 33.1% (21% في الضفة الغربية، 80% في قطاع غزة) خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، حيث شهد الإستهلاك الخاص من قبل الأسر المعيشية والمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية انخفاضاً بنسبة 33%، كما انخفض الإستهلاك العام (الحكومي) بنسبة 33.4% خلال نفس الفترة. أما إجمالي الإستثمار (التكوين الرأسمالي الإجمالي) فقد انخفض بنسبة 30%. وخلال العام 2023 تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8%، وانخفض مستوى الإستهلاك الخاص والعام بنسبة 3% و 8% على التوالي، إضافة إلى انخفاض إجمالي الإستثمار بنسبة 5%.

تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 33% للربع الرابع 2023

وعلى مستوى حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي، شهد الربع الرابع من عام 2023 انخفاضاً حاداً في قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 33%، وانخفاض في الواردات أيضاً بنسبة 33% خلال نفس الفترة. ونظراً لكون قيمة الواردات تعادل نحو ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات، فقد أدى ذلك إلى تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 33%. ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري لقطاع غزة قبل عام 2006 شكّل نحو 23% من إجمالي التبادل التجاري لفلسطين، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ما دون 4% خلال الربع الرابع من العام 2023. فخلال العدوان الأخير على القطاع توقفت سلاسل التوريد من وإلى القطاع، مما تسبب في كارثة صحية في عموم قطاع غزة نتيجة النقص الحاد في الأدوية والمستلزمات الصحية. أما على مستوى العام 2023 فقد سجلت الصادرات والواردات والميزان التجاري استقراراً نسبياً مقارنة مع العام 2022.

ارتفاع حاد في معدلات البطالة في قطاع غزة لتتجاوز 74% خلال الربع الرابع 2023 بعد ان كانت 45% في الربع الثالث 2023، ادى ذلك الى ارتفاع معدل البطالة في فلسطين الى 46%.

وعلى مستوى العمل والعمال، تعمقت الفجوة المناطقية التي تشهدها فلسطين في معدلات البطالة خلال الربع الرابع من العام 2023. ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في فلسطين إلى نحو 46%، بواقع 29% في الضفة الغربية و 74% في قطاع غزة. أما على المستوى السنوي، فتشير التقديرات إلى أن معدلات البطالة في فلسطين سترتفع من 25.5% في عام 2022، إلى 30.7% في عام 2023، نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على فلسطين، وأن تصل في الضفة الغربية إلى 18% وفي قطاع غزة إلى حوالي 53%، إذ تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 651 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، منهم 393 ألف في قطاع غزة، و 258 ألف عاطل عن العمل في الضفة الغربية في العام 2023.

ارتفاع حاد في مستوى الأسعار خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في الربع الرابع 2023 بنسبة تجاوزت 30%، وارتفاع غير مسبوق في مستويات الفقر في فلسطين خلال عام 2023 ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بحوالي 6% مقارنة بالعام 2022 (4.8% في الضفة الغربية، 9.7% في قطاع غزة)، متأثراً بارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية، مما اثر سلباً على إنفاق الأسر الفلسطينية، وانخفاض القيمة الشرائية خلال العام 2023 بنسبة 5.5% في فلسطين (4.6% في الضفة الغربية، 8.9% في قطاع غزة)، وبالتالي تأثيره على مستويات الفقر في فلسطين التي ارتفعت الى مستويات غير مسبوقة، وخاصة في قطاع غزة، كما تسبب العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة خلال الربع الرابع 2023 بارتفاع الأسعار في قطاع غزة بنسبة تجاوزت 30% وبنسبة 5% في الضفة الغربية وبنسبة 11% في فلسطين.

استمرار التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 للعام الثاني على التوالي

كما أصدر كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد تقريرين حول التنبؤات الاقتصادية للعام 2024، والمتاحة على الموقع الإلكتروني لكل منهما. تضمنت التنبؤ بأهم المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024، مستندة في ذلك على مجموعة من العوامل والافتراضات، التي تم تضمينها في السيناريو الأساس، والتي يتوقع أن ينعكس تأثيرها على أهم المؤشرات في مختلف القطاعات (القطاع الحقيقي، والقطاع المالي، والقطاع الخارجي).

وبحسب سيناريو الأساس، يُتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً في أدائه خلال العام 2024، بعد أن تعرض قطاع غزة منذ بداية الربع الرابع من العام الحالي إلى عدوان إسرائيلي غير مسبوق، يتوقع أن يستمر بنفس الحدة والكثافة حتى شهر كانون ثاني من عام 2024، والذي لن تتوقف تداعياته على قطاع غزة الذي دُمرت أكثر مبانيه وبنينه التحتية، بل تتجاوزته إلى الضفة الغربية، لتطال معظم قطاعاته وأنشطته الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يتسبب هذا العدوان في تراجع مستويات الطلب المحلي، وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي للأفراد وللأسر، نتيجة لتوقف دورة الأعمال في قطاع غزة بشكل شبه تام. إلى جانب تأثر النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية بتداعيات هذا العدوان، وما سببه من تراجع في الحركة التجارية، وحركة المسافرين، والعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وكذلك بحركة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وغيرها من القطاعات الحيوية، والتي انعكست محصلتها النهائية على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ووفقاً لهذا السيناريو، تشير نتائج التنبؤات إلى استمرار تراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 وللعام الثاني على التوالي بنسبة تقترب من 5%، مدفوعاً بتراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والصادرات، وتراجع القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية. ومن المتوقع أن يرافق هذا التراجع ارتفاع في معدلات البطالة إلى 35.1%، مقارنة مع 30.7% في العام 2023.

ونظراً لكون البيئة التي يعمل فيها الاقتصاد الفلسطيني تتطوي على قدر كبير من المخاطر وعدم اليقين، فقد تم تضمين هذه التنبؤات تحليلاً لمخاطر محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع، في حال حدوثها، أن يكون لها تداعياتها الإيجابية أو السلبية على الأداء الاقتصادي في المدى القريب.

صدر بتاريخ: 2023/12/30

لمزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال على:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين

هاتف: 2982700 (970/972)

فاكس: 2982710 (970/972)

هاتف مجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

سلطة النقد الفلسطينية

أو على

ص.ب. 452، رام الله والبيرة - فلسطين.

هاتف: 2415250 (970/972)

فاكس: 2415310 (970/972)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pma.ps>